الجمهورية اليمنية
وزارة الداخلية
مكتب نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: مكتب وزير الداخلية
التاريخ: بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢
المرجع: ٣٥/١/٤٠٠

السيد / مايكل بيج

نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هيومن رايتس وتش المحترم

الموضوع / طلب الإجابة على الأسئلة الواردة في مذكرتكم

بالإشارة إلى مذكرتكم بدون وتاريخ 2018/3/27 حول طلب الإجابة على الأسئلة الواردة حول الاعتقال التعسفي المزعوم والإعادة القسرية للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين نرفع الإجابة بالشكل التالي:

س (1) هل يمكنكم توضيح دور العقيد / خالد العلواني؟ هل مازال مدير إدارة شؤون اللاجئين والهجرة بوزارة الداخلية؟ أو هل يشغل أي منصب رسمي أخر مع الحكومة اليمنية، واذا كان الأمر كذلك فما هو دورة ووظيفته؟ ومتى تم تعيينه ومن هو المسؤول المباشر؟

ج (1) كان العقيد / خالد العلواني يعمل رئيس قسم اللاجئين في محافظة عدن بحسب قرار سابق لوزير الداخلية وقد تم تعيينه في نهاية العام (2016م) وقد تم تعيينه لظروف فرضها الواقع بعد الحرب التي انتهت في شهر يوليو 2015م في م / عدن، وكان يتبع إدارة اللاجئين بوزارة الداخلية ولكنه قد تجاوز لصلاحيات عمله.

حالياً العقيد /خالد العلواني موقف عن العمل ولا يباشر أي عمل ولا يشغل أي منصب مع وزارة الداخلية.

س (2) وفقاً لتقارير وسائل الأعلام امر وزير الداخلية (العلواني) مؤخراً بأغلاق المراكز والاستقالة من منصبة، لكن المركز لايزال مفتوح، هل يمكنك التعليق على دقة هذا التقرير؟

ج (2) نعم تم التوجيه بأغلاق مركز الاحتجاز لكونه مؤقت وهو في موقع لا يتبع وزارة الداخلية وانما وزارة الثروة السمكية وتم التوجيه بأن يسلم لها مع أغلاق المركز، وتم التوجيه إلى (العلواني) بالتوقف عن العمل، هناك لجنة وزارية أشرفت على أغلاق المركز وتم تسليمة إلى مدير عام مديرية البريقة ومدير أمن مديرية البريقة، وان ينقل مركز الحجز إلى م / لحج راس العارة.

س (3) هل تقدم أو قدمت وزارة الداخلية أي دعم مالي أو لوجستي أو غير ذلك إلى مركز البريقة، أو العلواني أو الرجال الذين تحت إمرته؟ واذا قدمت الحكومة دعم للمركز أو العلواني، يرجى تقديم تفاصيل حو نوع الدعم ومتى بداء، هل هناك أي أفراد أو حكومات أخرى أن وجدت تقدم الدعم للعلواني أو المركز؟

ج (3) وزارة الداخلية لم تقدم أي دعم مالي لخالد العلواني أو لوجستي كما لم تقدم أي دعم لوجستي لمركز الاحتجاز بسبب عدم وجود الإمكانيات المادية والمالية وإنما كانت وزارة الداخلية تقدر تواجد الأعداد من المهاجرين والمتسللين غير الشرعيين وتقوم بالتواصل مع وزارة الدفاع للقيام بتقديم الغذاء لهم.

أما بالنسبة لتجميع ونقل المهاجرين والنازحين والمتسللين وعمليات نقلهم إلى مركز الاحتجاز وكانت تقوم به أجهزة الحزام الأمني في كلاً من أمن م/عدن وأمن م/ لحج وأمن م/شبوة وأمن م/أبين وهي من تتحمل نفقات النقل والتجميع وكما تعلمون أن المؤسسة الأمنية ما زالت لا تخضع جميعها لوزارة الداخلية بما فيها الحزام الأمني.

س (4) هل لدى المهاجرين المحتجزين الذي قد يواجهون الترحيل فرصة لتقديم طلبات اللجوء أو تحدي أبعادهم القسري؟ يوجب وقف إجراءات الترحيل المعمول بها للأشخاص الذين تم قسراً من مركز البريقة بما في ذلك فرصهم في طلب الحماية؟

ج (4) لا يخفاكم أن مؤسسات الدولة جميعها بما فيها وزارة الداخلية قد انهارت بسبب الانقلاب الفاشل الذي نفذته جماعة الحوثي الانقلابية في (مارس 2014) وكانت هناك أليات عمل حكومية مع مفوضية اللاجئين في التعامل مع مواضع اللجوء والمهاجرين والمتسللين بصورة غير شرعية ولاكن للأسف حتى الأن لم توجد علاقة العمل المشتركة الفعالة مع المنظمات الدولية كمنظمة الهجرة الدولية ومفوضية اللاجئين .. وكذلك اللذين يتواجدون في الأرض من الجهات المحلية أو الأمنية ليست لديهم أي معرفة بطرق التعامل مع مواضيع طالبي اللجوء والنازحين والمهاجرين ولم تعطى لهم أي دورات توعوية أو برامج في بناء القدرات وكل الأعمال التي نفذت اجتهادات فردية قد تكون خاطئة، وقد دخل إلى الأراضي اليمنية خلال الفترة من (يناير 16/15/14 حتى ديسمبر 2017 م) (363,940) لاجئ ونازح ومهاجر اغلبهم يذوبون في المجتمع اليمني.

ومكتب مفوضية اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية كانوا خلال الفترة الماضية هم العامل المساند لنا في التعامل مع هذه المواضيع وهم الذين كانوا ينزلون إلى مركز الاحتجاز ويقومون بإجراءات المقابلة واللقاء بطالبي اللجوء ومنهم (87) إرتيري والذين قد تم مقابلة (54) إرتيري وتبقى (33) إرتيري توقفت إجراءات

مقابلتهم ونقلهم إلى مكتب مفوضية اللاجئين بسبب، قيام مدير المركز (العلواني) بعدم تنفيذ تعليمات وزير الداخلية بالتوقف عن العمل وأغلاق المركز.

س (5) هل تم أجراء أي تحقيقات في مزاعم الانتهاكات بما في ذلك المعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهنية أو التعذيب أو الاعتداء الجنسي على المهاجرين أو طالبي اللجوء أو اللاجئين من قبل الحكومة؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تزويدنا بنتائج هذه التحقيقات وأي أجراء تم اتخاذه رداً عن ذلك.

ج (5) لم تتقدم إلينا أية شكاوي حول ممارسة أعمال الانتهاكات بما في ذلك المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو التعذيبية أو الاعتداء الجنسي على المهاجرين أو طالبي اللجوء أو اللاجئين ، نحن نؤكد اذا وجدت أي شكاوي أو ادله تثبت التورط في أعمال الانتهاكات من منتسبي أجهزة وزارة الداخلية سواء في نقاط التفتيش أو نقل وتجميع النازحين والمهاجرين أو اللاجئين أو من موظفي مركز الاحتجاز الذي تم أغلاقه فسوف نوجه باتخاذ الإجراءات القانونية والإحالة إلى المحاكمة وقضاء الشرطة لينالوا الجزاء وتوقيفهم من العمل .

- وبالنسبة لما جاء في مقدمة التقرير حول الاحتجاز التعسفي للمهاجرين وطالبي اللجوء من الإرتيريين أو الأثيوبيين أو الصومال نؤكد أن الاحتجاز وفقاً للقانون اليمني.

وتقبلوا خالص تحياتنا

المهندس /
أحمد بن أحمد الميسري
نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية

نسخة مع التحية:
مكتب رئاسة الجمهورية
مكتب رئيس الوزراء
مكتب وزارة الخارجية
نائب وزير الداخلية
الوكيل لقطاع خدمات الشرطة
مدير عام حقوق الأنسان